تقرير: إهمال الحكومة لأوضاع الشركات أدى لتراجع التوظيف فيها

كشف تقرير شركة بيان للاستثمار عن تأثر السوق الكويتي كثيرا بموجة الهبوط التي سيطرت على جميع أسواق الأسهم الخليجية، خلال الأسبوع الماضي، على وقع تأثرها باستمرار تراجع أسعار النفط التي وصلت إلى ادنى مستوياتها منذ ما يقرب من 6 سنوات، فضلا عن التخوفات التي تسيطر على الأوساط الاستثمارية بشان مستقبل الاقتصاد العالمي.

وبحسب التقرير فقد تأثرت مؤشرات السوق الثلاثة بالضغوط البيعية التي طالت الكثير من الأسهم المدرجة وعلى رأسها الأسهم القيادية والتشغيلية، الأمر الذي ساهم في تخطي مؤشر كويت 15 مستوى الـ 1.000 نقطة نزولا، لينهي تعاملات الأسبوع عند أدنى مستوى له منذ ثمانية أشهر تقريبا.

كما تأثر السوق أيضاً باستمرار عمليات المضاربة في السيطرة على مجريات التداول خلال الجلسات اليومية من الأسبوع، تلك العمليات التي تتركز على الأسهم الصغيرة بشكل خاص، مما انعكس سلبا على أداء المؤشر السعري الذي أنهى تعاملات الأسبوع عند أدنى مستوى له منذ أوائل عام 2013.

وعلى الرغم من انتهاء الشركات المدرجة من الإفصاح عن بياناتها المالية لفترة النصف الأول من العام الحالي، وتحسن نتائج معظم الشركات، حيث ارتفع إجمالي الأرباح التي سجلتها جميع الشركات المعلنة بما نسبته 8% تقريبا، بالمقارنة مع نتائجها لنفس الفترة من عام 2014، إلا أن السوق قد تجاهل ذلك واستمر في تكبد المزيد من الخسائر، الأمر الذي يؤكد أن أزمة عدم الثقة مازالت مسيطرة على المستثمرين في السوق، لاسيما في ظل استمرار حضور بعض العوامل السلبية التي تنعكس بطبيعة الحال على أداء البورصة، كعدم ظهور محفزات إيجابية جديدة تشجع على الاستثمار.

أضف لما سبق، استمرار معاناة الاقتصاد الوطني بالعديد من نقاط الضعف والاختلالات الهيكلية التي تأخرت معالجتها بشكل واضح، فضلاً عن التجاهل الحكومي غير المبرر الذي يعانيه القطاع الخاص الكويتي منذ سنوات عدة، وغيرها من العوامل السلبية المستمرة في الانعكاس على اداء السوق منذ سنوات.

على الصعيد الاقتصادي، اصدر (صندوق النقد الدولي) تقريرا بعنوان «مقارنة مرونة مخرجات التعليم والتوظيف للوافدين والمواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي»، حيث أشار فيه إلى أن المواطنين الكويتيين يعتبرون الأقل ميلا خليجيا للعمل في شركات القطاع الخاص، بجانب المواطنين القطريين، إذ تعد نسبة العاملين في الشركات الخاصة منهم متدنية نسبيا مقارنة مع المواطنين البحرينيين والعمانيين الذين ترتفع نسبتهم في شركات القطاع الخاص.

والجدير بالذكر أن مشكلة هجرة العمالة الوطنية من القطاع الخاص وتكدسها في القطاع الحكومي لها العديد من الدوافع والأسباب التي لم تتم معالجتها على الرغم من آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني، فضلا عن تردي أوضاع الشركات الخاصة بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية في أواخر عام 2008 وإهمال الحكومة لكل النصائح لمعالجة أوضاع هذه الشركات بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام، كل ذلك أدى إلى تراجع نسبة التوظيف فيها نسبيا. نجد أن المواطن يفضل العمل في القطاع العام كون الحكومة لاتزال تقوم بالتوظيف العشوائي وتعطي لموظفيها الكثير من المزايا التي قد لا تتمكن شركات القطاع الخاص من توفيرها، كالزيادات المستمرة في الأجور، دون النظر إلى كفاءة الأداء أو حتى الحضور المنتظم، وهو ما يجعل المواطنون يفضلون الوظيفة الحكومية التي يجدون فيها الأجر الأعلى والجهد الأقل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تلك المشكلة قد انعكست بشكل سلبي على ميزانية الدولة التي تعاني من تعاظم بند الأجور سنة تلو الأخرى، الأمر الذي يجب معالجته فورا، لاسيما بعد تحقيق الميزانية العامة لعجز فعلي في العام المالي المنقضي، ولن يأتي ذلك إلا من خلال دعم حقيقي للقطاع الخاص لكي يقدر على استيعاب العمالة القادمة إلى سوق العمل، ومن ثم تخفيف العبء على الحكومة.

هذا وقد استهل السوق تعاملات جلسة بداية الأسبوع، بأداء سلبي على وقع عمليات البيع الحادة التي شهدتها معظم الأسهم المتداولة، وذلك بالتزامن مع تراجع نشاط التداول بشكل لافت، لاسيما السيولة النقدية التي بلغت بنهاية الجلسة حوالي 8.91 مليون دينار، وقد تركزت عمليات البيع خلال الجلسة على الأسهم القيادية الأمر الذي انعكس سلباً على أداء المؤشرات الثلاثة، لاسيما مؤشر كويت 15 الذي أغلق دون مستوى 1.000 نقطة للمرة الأولى هذا العام. كما واصل السوق تراجعه وتسجيل الخسائر الجماعية لمؤشراته الثلاثة في الجلسة الثانية من الأسبوع؛ وذلك نتيجة الضغوط البيعية القوية التي شملت الأسهم القيادية والصغيرة نتيجة المخاوف التي سيطرت على المتداولين خصوصا في ظل الأوضاع السلبية التي تعاني منها الأسواق الخليجية والعالمية على حد سواء.

وبالعودة لأداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فمازال الطابع السلبي مسيطرا على مجريات التداول في السوق، وذلك وسط تراجع ثقة المستثمرين، وانخفاض نشاط التداول بشكل ملحوظ، الأمر الذي أدى إلى اجتماع مؤشرات السوق الثلاثة على الإغلاق في المنطقة الحمراء، حيث تعرض السوق إلى موجة بيع عنيفة بهدف جني الأرباح، تركزت على الأسهم التي كانت قد حققت ارتفاعات جيدة في الأسابيع السابقة، سواء القيادية أو الصغيرة.

التقرير الأخير لشركة بيان للإستثمار

3 % انخفاض «السوقية»

وصلت القيمة الرأسمالية لسوق الكويت للأوراق المالية في نهاية الأسبوع الماضي إلى 26.97 مليار د. ك. بانخفاض بلغت نسبته 3.03%، مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل السابق، والذي كان 27.81 مليار د. ك، أما على الصعيد السنوي، فقد زادت نسبة الخسارة التي سجلتها القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق خلال الأسبوع الماضي لتصل إلى 3.61%، مقارنة بقيمتها في نهاية عام 2014، حيث بلغت حينها 27.98 مليار د. ك.

عمليات البيع الحادة على جميع الأسهم

استهل السوق تعاملات جلسة بداية الأسبوع مسجلاً خسائر جماعية لمؤشراته الثلاثة، وذلك على وقع عمليات البيع الحادة على جميع الأسهم وخصوصا التي تكبدت خسائر كبيرة في النصف الأول من العام 2015، وذلك بالتزامن مع تراجع عدد الأسهم المتداولة بشكل ملحوظ، وتراجع القيمة النقدية بشكل لافت خلال الجلسة، حيث بلغت بنهاية الجلسة حوالي 8.91 مليون دينار، وهو مستوى لم يشهده السوق منذ فترة طويلة.

كما واصل السوق تراجعه وتسجيل الخسائر الجماعية لمؤشراته الثلاثة للجلسة الثانية على التوالي، وخصوصا مؤشر كويت 15 الذي أغلق دون مستوى الـ 1.000 نقطة، نتيجة الضغوط البيعية القوية على الأسهم القيادية والصغيرة بسبب المخاوف التي سيطرت على المتداولين خصوصا في ظل الأوضاع السلبية التي تعاني منها الأسواق الخليجية والعالمية على حد سواء.

وفي جلسة يوم الثلاثاء، شهد السوق تباينا لجهة إغلاق مؤشراته الثلاثة، حيث وقع كل من المؤشر السعري والمؤشر الوزني تحت تاثير عمليات جني الأرباح.

حقق نمواً بنسبة 17.5 بالمئة

«بيتك- تركيا»: 206 ملايين ليرة صافي أرباح النصف الأول من 2015

حمد المرزوق

قال رئيس مجلس ادارة بيت التمويل الكويتي «بيتك» رئيس مجلس ادارة بيت التمويل الكويتي التركي «بيتك- تركيا» حمد عبد المحسن المرزوق، ان «بيتك- تركيا» حقق ارباحا صافية في النصف الاول من العام الجاري بلغت 206 ملايين ليرة، بنسبة زيادة قدرها 17.5 بالمئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، مستكملا بذلك عامه الـ 25 في قطاع البنوك الاسلامية، حيث تظهر النتائج نجاحا كبيرا في الاداء العام وارتفاعا في جميع المؤشرات.

وأوضح المرزوق ان اجمالي اصول «بيتك- تركيا» ارتفع 661 مليون ليرة بنسبة 16.6 بالمئة ليصل الى 39 مليار ليرة، وارتفعت حقوق المساهمين 192 مليون ليرة بنسبة 5.6 بالمئة لتصل الى 3 مليارات ليرة في النصف الاول من 2015 مقارنة بنهاية 2014. وحققت الودائع نموا بـ 913 مليون ليرة بنسبة زيادة بلغت 17 بالمئة لتصل الى 25 مليار ليرة، بينما زاد التمويل 609 ملايين ليرة بنسبة 20.3 بالمئة ليصل الى 25 مليار ليرة خلال نفس الفترة.

واضاف المرزوق: «لقد اتخذنا كل الخطوات اللازمة للمحافظة على معدل نمو مستدام وهذا ما تشير اليه نتائج «بيتك- تركيا» للنصف الاول من 2015، وانه من صلب اعمالنا المصرفية ان نقدم خدماتنا الاسلامي داخل تركيا وخارجها، ومبادرتنا في افتتاح اول بنك اسلامي في اكبر اقتصادات اوروبا «كي تي بنك اي جي» المملوك بالكامل لـ«بيتك -تركيا» خير دليل على مواصلة سعينا في تحقيق ما نصبو اليه من التوسع في نشر الصيرفة الاسلامية وتقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع احكام الشريعة على نطاق عالمي، فقد قمنا مبدئيا بافتتاح عدة فروع في فرانكفورت وبرلين ومنهايم في المانيا، وسنقوم بتوسيع شبكة فروعنا المصرفية لتصل الى المدن الرئيسية الحيوية في المانيا مثل كولغن، ودوسيلدورف، وميونيخ. وتمثل لنا المانيا بوابة العبور الى اوروبا قاطرة لتقديم خدماتنا ومنتجاتنا المصرفية الاسلامية والخدمات العقارية ومنتج الصكوك والمحافظ الاستثمارية والإجارة المصرفية الإسلامية لتكون نموذجا لصناعة التمويل والخدمات التجارية والتمويلية المخصصة للأفراد والشركات اذ لا نألو جهدا في الاستمرار في تطوير منتجاتنا وخدماتنا وابتكار الجديد منها بما يتناسب مع احتياجات السوق ومتطلبات العملاء بمختلف فئاتهم وبما يتوافق مع أعلى المعايير العالمية لجودة الخدمة.

ولفت المرزوق الى تركيز «بيتك» على تضافر جهود المجموعة والاستفادة من الخبرات المديدة في الصناعة المصرفية الاسلامية بما يشكل رافدا مهما واساسيا في تحقيق النجاح والنمو بما ينسجم مع سياسة واستراتيجية «بيتك» الطموحة الساعية نحو قيادة التطور العالمي للخدمات المالية الاسلامية والارتقاء بمجموعة «بيتك» لمرتبة البنك الاسلامي الأكثر ربحية والأعلى ثقة في العالم، وتحقيق اعلى مستويات الابتكار والتميز في خدمة العملاء على المستوى العالمي.

المغلوث: البنوك السعودية كانت مستشعرة بأن الدولة ستلجأ للدين

علق عضو لجنة الاستثمار والاوراق المالية بغرفة الرياض الدكتور عبدالله بن أحمد المغلوث، معبراً عن اعتقاده بأن البنوك السعودية كان لديها استشعار ان وزارة المالية ومؤسسة النقد قد تحتاج إلى الاستدانة من البنوك المحلية في حالة حصل أي عجز في الميزانية جراء إنخفاض أسعار النفط، مضيفاً انه "لابد من البنوك ان تتنافس محليا و عالميا برفع وتكوين رؤوس أموال كبيرة، وان ذلك قد حدث و اصبحت لدينا بنوك تجارية متمكنة في اقراض الدولة أو المشاريع الأخرى."

وقال، "ان الاستثمار في السندات مجدي للبنوك من خلال نسبة أرباح ثابتة وتحريك الأموال والاستثمار فيها وهذا يدل على توجه الدولة بالاستفادة من فائض السيولة الموجودة لدى البنوك، ولاشك ان هذا الاستثمار سيعزز قدرة البنوك في هذا المضمار."

وأضاف، "توجه الدولة في إصدار سندات خزينة ليس بجديد وإنما سبق أن تم مثل هذا التوجه."، موضحا ان السندات إحدى قنوات الاستثمار التي تقوم الحكومات بإصدارها للحصول على السيولة اللازمة لتغطية ديونها أو لتمويل مشروعاتها التنموية، وتتميز بكونها قناة تمويلية ذات تكلفة اقل وتوفر عائدا آمنا للمستثمرين مقابل مخاطرة منخفضة ومقبولة نسبياً، ولذا يستطيع المستثمر المقدرة على تنويع المخاطر من خلال هذه السندات.

وأكد على أن هذه السندات سوف تدعم الميزانية في مواجهة العجز المتوقع حيث أشار صندوق النقد الدولي ان هناك عجز يبلغ 560 مليار ريال، وبالتالي تسعى وزارة المالية لتوفير وتغطية اي مبالغ عبر طرح سندات الخزينة. كما اكد على ان البنوك المحلية لديها القدرة والبنية التحتية في إجراءاتها من تمويل أي قروض تطلبها الوزارة حيث تمتلك البنوك المحلية ودائع بأكثر من 1.6 تريليون ريال بحسب بيانات مايو الماضي، منها أكثر من تريليون ريال ودائع مجانية.

وعن عدم اصدار صكوك بدل السندات، وهل ستصدر ؟، أجاب الدكتور المغلوث عن ذلك معلقا "أن السندات إجراء سريع تستطيع البنوك التعامل معه، وان هناك خمس بنوك: الراجحي – البلاد – الجزيرة – الانماء – الاستثمار، تمثل 26% من رأس مال البنوك متحفظة على عدم الدخول في هذه السندات بحسب وجهة نظرها أنها غير مطابقة للشريعة."

وقال، "الصكوك لم تطرح في رأيي لعدم وجود مرجعية مصرفية إسلامية تحت مظلة مؤسسة النقد (البنك المركزي) وهذه المرجعية هي التي تدرس وتراجع القروض عبر صكوك تتوافق مع الشريعة الاسلامية."

وأضاف، "مع الأسف ان بلدنا مهبط الوحي وبلاد الحرمين وتتعامل مع الشريعة الاسلامية بكل معاملاتنا إلا أن المصرفية الاسلامية التي لها علاقة مع البنوك لايوجد لها مرجعية كما هو حاصل في دولة الامارات وماليزيا وسنغافورة وغيرها، نحن أولى ان تكون هناك جهة استشارية لمؤسسة النقد تتمثل بوجود مجلس للخدمات المصرفية الاسلامية تخدم البنوك بما يتوافق مع الشريعة، وكما اشرت ان الصكوك احدى الادوات الرئيسة في التمويل إلى انها بحاجة إلى دراسات ومراجعات تأخذ وقت طويل وبالتالي هناك فرق بين سندات الخزينة والصكوك الاسلامية."

مصفاة الشعيبة تعود إلى 70 في المئة من طاقتها الإنتاجية

قال محمد غازي المطيري الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية الكويتية عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي " تويتر " إن انتاج مصفاة الشعيبة بلغ امس الأحد نحو 140 الف برميل تعادل 70 % من إجمالي الطاقة الإنتاجية للمصفاة . وشب حريق الاسبوع الماضي في وحدة تكسير الزيت الثقيل في المصفاة التي تبلغ طاقتها الاجمالية 200 الف برميل ، حيث تنتج الغاز والنفتا والبنزين ، بالإضافة إلى الكيروسين وزيت الوقود ووقود الديزل.

سيراميك رأس الخيمة تحصد جوائز عالمية في الابتكار

فازت سيراميك رأس الخيمة بثلاث جوائز ضمن جوائز "ستيفي العالمية" في الدورة الثانية عشر لجوائز الأعمال الستوية. وحصدت سيراميك رأس الخيمة الجائزة الفضية للشركة الأكثر ابتكارا، وجائزتين برونزية، الأولى عن برنامج الصحة والسلامة والبيئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والثانية للرئيس التنفيذي عبد الله مسعد الذي فاز بأفضل قيادي للسنة في فئة التصنيع.

ويعتبر حفل توزيع جوائز الأعمال العالمية لستيفي من الجوائز الرائدة في العالم، إذ تتقدم جميع الأفراد والمنظمات حول العالم، من القطاعين العام والخاص، والأعمال الربحية وغير الربحية للترشح والحصول على هذه الجوائز المرموقة. وتقدم للمشاركة في دورة 2015 مرشحين من أكثر من 60 دولة.

ويطلق لقب "ستيفي" من الكلمة اليونانية التي تعني متوج. والجدير بالذكر أنه سوف يتم تكريم الفائزين في حفل سيقام في فندق "ريتز كارلتون" في تورونتو بكندا يوم 23 أكتوبر.

وتم إختيار الفائزين من بين 200 مدير تنفيذي في جميع أنحاء العالم الذين شاركوا في عملية التحكيم من مايو وحتى أوائل أغسطس.

وعلق عبد الله مسعد، الرئيس التنفيذي لشركة سيراميك رأس الخيمة، قائلا: "نحن سعداء بفوزنا بثلاث جوائز ضمن جوائز ستيفي، وفخورين جدا ببرنامجنا الصحي لموظفينا، والذي فزنا من خلاله بالجائزة البرونزية، إضافة إلى نهجنا في الابتكار، والذي فزنا من خلاله بالجائزة الفضية. وقد كان الابتكار وتطبيق تكنولوجيات جديدة دائما في قلب استراتيجية سيراميك رأس الخيمة. وهذه الجائزة هي أكبر دليل على ذلك. وأود أن أؤكد على أهمية صحة وسلامة ورفاهية موظفينا التي جعلت منا اليوم أحد أفضل الأماكن للعمل. وأود أن أشكر جميع زملائي الذين يعملون بجد كل يوم للتأكد من أننا نعمل بطريقة آمنة ومسؤولة. وأنا بالطبع مسرور بصفة شخصية لحصولي على الجائزة البرونزية لأفضل قيادي للسنة في فئة التصنيع".

عبد الله مسعد

وأضاف مسعد: "إن الفوز بجوائز كبرى في مسابقات عالمية من هذا المستوى هو أكبر دليل على تحولنا من مجرد رؤية إلى نجاح حقيقي".

ويعتبر الفوز بهذه الجوائز، تقديرا لشركة سيراميك رأس الخيمة على التزامها الدائم في استخدام التكنولوجيا المبتكرة في مجال السيراميك. وفي وقت سابق من هذا العام، طرحت الشركة بلاط "ماكسيموس ميغا سلاب" باستخدام تكنولوجيا كونتينوا + مما يسمح لتصنيع أكبر بلاط من نوع البورسلين + في المنطقة يصل حجمه إلى 1.5 × 3 متر مما مكن الشركة دخول أسواق جديدة. وعلق "مايكل غلاغر" رئيس ومؤسس جوائز ستيفي قائلا: "إن جوائز الأعمال العالمية تكبر وتشتهر سنة بعد سنة، مما ارتقى بجودة المرشحين للفوز. وخلال هذه السنة قامت لجنة التحكيم بتقييم أكثر من 3700 قصة نجاح عالمية. ونحن نشكر لجنة التحكيم على وقتها والمجهود الذي بذلته كما نهنئ جميع الفائزين بجوائز ستيفي الذهبية والفضية والبرونزية والذي سوف نشاركهم الاحتفال في أكتوبر بتورونتو."

بنك برقان يعلن أسماء الفائزين بسحب حساب يومي

أعلن بنك برقان عن أسماء الفائزين في السحوبات اليومية على حساب يومي وقد فاز كل واحد منهم بجائزة 5000 د.ك

وكان الحظ في هذه السحوبات من نصيب:

- علي حسن عبدالله الصباغه
- حسين عبدالله محمد الجزاف
- سكينه حبيب عباس عبدالله
- فاطمه جسوده مبارك الفضلي
- نجيبه شنار سعود المطيري

هذا وقد أضاف بنك برقان مؤخرا سحب ربع سنوي لحساب «يومي» للفوز بجائزة نقدية بقيمة 125.000 دينار كويتي مما يعد نقلة جديدة تضيف فرصاً أكبر. وللتأهل للسحوبات الربع سنوية يتعين على العملاء ان لا يقل رصيدهم عن500 د.ك لمدة شهرين كاملين قبل تاريخ السحب و كما ان كل10 د.ك تمثل فرصة واحده لدخول السحب. وإذا كان رصيد الحساب 500 دينار كويتي وما فوق، سوف يكون صاحب الحساب مؤهل للدخول في كل من السحوبات اليومية والربع سنوية.